«التجارة»: صرف المواد التموينية للمستفيدين كل حسب منطقته

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية عن إيقاف العمل بقرار صرف المواد التموينية من مختلف فروع التموين وعودة العمل بتسلم المُستفيدين من البطاقة التموينية كل حسب منطقته اعتباراً من امس الثلاثاء.

وأشارت الوزارة في بيان على حسابها الرسمي بتويتر، إلى إنهاء حظر التجول يوم الأحد الماضي، مُشيرة إلى أن العمل بأفرع التموين سيكون على فترتين: صباحية من 8 إلى 12 ظهراً، وفترة مسائية من 4 عصراً إلى 8 مساءً.

النفط الكويتي يتجاوز 46 دولاراً للبرميل

أسعار النفط تقفز 1.1 بالمئة بدعم آمال التحفيز العالمي

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي بواقع 78 سنتاً، ليصل إلى 46.11 دولار، مقابل 45.33 دولار يوم الجمعة الماضي، وذلك وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

عالمياً، ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الثلاثاء مع انخفاض الدولار الأمريكي لأدنى مستوى منذ مايو 2018، ووسط متابعة مستجدات فيروس «كورونا» وتأثيره على مستويات الطلب العالمي على الخام، مع مراقبة معاناة الطلب على الخام للعودة إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا، لكنها سجلت مكاسب شهرية قوية للمرة الرابعة على التوالي.

وكانت أسعار النفط حققت مكاسب قوية خلال التعاملات بدعم آمال التحفيز العالمي. وتمكنت الأسواق إلى حد كبير من التخلص من تأثير إعصار لورا يوم الجمعة، بفعل الجهود المستمرة لشركات الطاقة لاستعادة العمليات في ساحل الخليج الأمريكي والتي تم إغلاقها قبل العاصفة.

وعلى صعيد التداولات، ارتفعت العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي تسليم نوفمبر بنحو 1.1 % إلى 45.78 دولار للبرميل. كما صعدت عقود خام «نايمكس» الأمريكي تسليم أكتوبر بنسبة 1 % عند 43.05 دولار للبرميل.

وتراجع مؤشر الدولار –الذي يقيس أداء العملة الأمريكية أمام سلة من ست عملات– بنحو 0.4 % إلى 91.791 نقطة.

قصر الاستيراد على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المقيدين وفقاً للضوابط

الحكومة تقر مشروع قانون بدعم وضمان تمويل البنوك لمتضرري كورونا

ناقش مجلس الوزراء الكويتي توصية لجنة الشئون القانونية بشأن مشروع قانون في شأن الاستيراد والذي يهدف إلى قصر حق مزاولة عملية الاستيراد على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المقيدين في السجل التجاري وفقاً للضوابط والأحكام التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وذكر مجلس الوزراء في بيانه الأسبوعي، أن مشروع القانون يهدف أيضا إلى عدم جواز مزاولة عمليات الاستيراد المقررة به إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة التجارة والصناعة.

وقرر المجلس الوزراء الكويتي الموافقة على مشروع القانون ومذكرته الايضاحية ورفعه لنائب الأمير وولي العهد، تمهيداً لإحالته إلى مجلس الأمة.

من جانب الآخر، وافق مجلس الوزراء الكويتي، على مشروعات قوانين بشأن دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة فيروس كورونا، وتغليظ عقوبات المخالفات المرورية.

وقال مجلس الوزراء، إن المجلس ناقش توصية اللجنة بشأن مشروع قانون بدعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة فيروس كورونا.

وأضاف أن مشروع القانون يهدف إلى تحفيز البنوك على تقديم التمويل اللازم للعملاء المتضررين من أفراد وشركات للحيلولة دون تحول نقص السيولة العارض لديهم في مشكلة مزمنة وممتدة تؤثر على ملاءتهم المالية بما يمكنهم من عبور الأزمة والمحافظة على العمالة الوطنية.

اطلع على توصية اللجنة بشأن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (67) لسنة 1976 في شأن المرور والذي يهدف إلى تغليظ العقوبات لمعالجة الثغرات التي أفرزها الواقع التطبيقي وذلك من خلال رفع الحد الأقصى للغرامة المالية المقررة على المخالفات المرورية.

واطلع المجلس كذلك على مشروع قانون بالموافقة على الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري وقرر المجلس الموافقة على مشاريع القوانين ورفعها لنائب الأمير وولي العهد تمهيدا لإحالتها إلى مجلس الأمة.

ومن جانب آخر استعرض مجلس الوزراء تقرير المتابعة للخطة السنوية 2020/2019 بعد الحساب الختامي وبهذا الصدد استمع إلى شرح قدمته وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل حول ما تضمنه التقرير والذي يأتي في السنة الخامسة والأخيرة للخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2016/2015 – 2020/2019) ليكشف ما تم خلال الفترة من 1 أبريل 2019 إلى 31 مارس 2020 مقارنة بالوضع في نهاية السنة الرابعة من الخطة ويكشف التحديات التي واجهت المشروعات ونسب إنجاز تلك المشروعات ونسب إنفاقها بحسب البرامج التنموية والركائز المكونة لرؤية الدولة 2035) كويت جديدة).

كما يأتي هذا التقرير في ظل تحول وباء فيروس كورونا المستجد إلى جائحة عالمية تأثر بها العالم دون استثناء ومنها دولة الكويت وما ترتب عليه

محصلة إيجابية للسوق المالية في أغسطس.. والمكاسب السوقية 2.3 مليار دينار

مؤشرات البورصة تستعيد اللون الأخضر في ثاني أنشط تداولات في 2020

استعادت بورصة الكويت يوم أمس الثلاثاء لونها الأخضر الذي فقدته بالأمس؛ لتستعيد مسارها الصاعد بالتزامن مع إدراج صندوق بيتك كابيتال ريت اليوم بالسوق والذي أعطى دفعة معنوية للمتداولين.

وسجل المؤشر العام للبورصة ارتفاعاً بنحو 0.62 % عند مستوى 5326.87 رابحاً 32.58 نقطة، كما ارتفع السوق الأول 0.59 %، وسجل المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» نمواً بنسبة 0.69 % و0.83 % على الترتيب.

وشهدت البورصة نشاطاً ملحوظاً لحركة التداولات، حيث سجلت ثاني أكبر حجم تداول لها في العام الجاري بكميات بلغت 352.46 مليون سهم جاءت بتنفيذ 10506 صفقة حققت سيولة بقيمة 43.43 مليون دينار.

وجاء سهم «منشآت» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بنمو كبير نسبته 37.5 %، فيما تصدر سهم «معادن» القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 6.9 %. وحقق سهم «أهلي متحد – الكويت» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 7.39 مليون دينار مُرتفعاً 0.43%، بينما تصدر سهم «بتروجلف» نشاط الكميات بتداول 31.67 مليون سهم مُرتفعاً 7.77 %.

أما صندوق بيتك كابيتال ريت المُدرج امس بالبورصة، فشهد تنفيذ 121 صفقة على عدد 260.27 ألف سهم بقيمة 272.93 ألف دينار، ليختتم التعاملات عند سعر 1.04 ديناراً.

«أسواق المال» تعلن عن تقديم بلاغين لنيابة سوق المال ومكافحة الجرائم الإلكترونية

أعلنت هيئة أسواق المال عن تقديم بلاغ لنيابة سوق المال بتاريخ 2020/8/31 عن شبهة وقوع الجريمة المنصوص عليها في البند رقم (1) من المادة (126) من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، وذلك لقيام المبلغ ضدها بمزاولة نشاط الوساطة المالية وتقديم خدمة التداول الإلكتروني للأوراق المالية خارج دولة الكويت لعملائها دون الحصول على ترخيص من هيئة أسواق المال بمزاولة نشاط وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية، مما يثير معه هذا التصرف مخالفة حكم المادتين رقمي (63، 126) من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته.

كما أعلنت الهيئة عن تقديم بلاغ للإدارة العامة للتحقيقات عن شبهة وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة (209) من القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء وتعديلاته، وذلك لقيام المبلغ ضده في بداية شهر أغسطس عام 2020 بنشر تعليق مسيء في حساب الهيئة على موقع (الانستغرام) وأمام كافة المطلعين على حسابها ألصق من خلاله صفة الفساد للهيئة والحط من سمعتها ومكانتها دونما اعتبار كونها جهة رقابية تهدف إلى تعزيز الثقة في السوق وحماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.

أداء شهري إيجابي

وارتفع مؤشر السوق الأول بنهاية أغسطس 8.11% عند مستوى 5854.56 نقطة رابحاً 439.3 نقطة مقارنة بإقفال يوليو الماضي عند مستوى 5415.27 نقطة. كما ارتفع المؤشر الرئيسي في أغسطس بنحو 2.42 % عند مستوى 4184.84 نقطة مقارنة بإقفال يوليو الماضي البالغ 4085.97 نقطة، بمكاسب شهرية بلغت 98.9 نقطة.

وسجل مؤشر «رئيسي 50» نمواً شهرياً بنسبة 3.33 % بإقفاله عند مستوى 4182.19 نقطة رابحاً 134.6 نقطة مقارنة بإقفال يوليو الماضي عند النقطة 4047.6.

بالمحصلة، ارتفع المؤشر العام للبورصة الكويتية خلال الشهر بواقع 6.56 % عند مستوى 5294.29 نقطة مقارنة بإقفال يوليو الماضي عند 4968.23 نقطة، بمكاسب شهرية تجاوزت 326 نقطة.

السيولة ترتفع

شهدت التداولات الشهرية في أغسطس نشاطاً ملحوظاً مع تواصل فتح النشاط الاقتصاد في الكويت وتحسن أسعار النقط وتزايد الثقة لدى العديد من المتداولين والمستثمرين في السوق. وارتفعت السيولة ببورصة الكويت في شهر أغسطس بنسبة 26.5 % لتصل إلى 668.96 مليون دينار، مقارنة مع 528.7 مليون دينار في يوليو الماضي.

كما ارتفعت أحجام التداول الشهرية بنحو 44.6 % لتصل إلى 3.72 مليار سهم، مقابل 2.57 مليار سهم في شهر يوليو السابق. وبلغ عدد الصفقات الإجمالي في البورصة خلال شهر أغسطس نحو 158.4 ألف صفقة، مقابل 134.96 ألف صفقة في يوليو الماضي، بارتفاع نسبته 17.4 %.

قفزة سوقية

بلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية في نهاية أغسطس نحو 30.592 مليار دينار (100.39 مليار دولار)، مقابل 28.311 مليار دينار (92.9 مليار دولار) في شهر يوليو الماضي. وحققت القيمة السوقية للبورصة مكاسب شهرية بنحو 2.281 مليار دينار (7.49 مليار دولار)، بارتفاع شهري نسبته 8.06 %.

توقعات بانخفاض عجز الموازنة المحلية 42 بالمئة بدعم أسعار النفط

توقع غولدمان ساكس أن ترتفع أسعار برنت في 2021 بفضل شح أكبر في سوق النفط مع اكتساب التعافي الاقتصادي من الركود الناجم عن فيروس كورونا زخما بفضل احتمال التوصل للقاح.

وتوقع غولدمان ساكس أن ترتفع أسعار برنت إلى 65 دولارا للبرميل في الربع الثالث من 2021، وأن يسجل في المتوسط 59.40 دولار خلال العام.

وقال البنك في مذكرة «من المهم البصمود الأسعار في السوق الفورية رغم توقف السحب من المخزونات هذا الصيف الصعود المستمر في أسعار العقود طويلة الأمد». وأضاف أن صعود أسعار العقود طويلة الأمد يعكس تحسن توقعات النمو العام المقبل. وتوقع البنك أن يرتفع الطلب 3.7 مليون برميل يوميا من يناير كانون الثاني إلى أغسطس العام المقبل.

وتوقع أن تقل الإمدادات في 2021، إذ من المرجح أن تبقي أوبك+ على حصصها للإنتاج دون تغيير في النصف الثاني من 2020، في حين يظل تعافي نشاط النفط الصخري محدودا. على هذة الخلفية، تشير توقعات أن يكون العجز الحقيقي لميزانية الكويت الجديدة أقل بكثير من المتوقع نتيجة لتحسن سعر البرميل إلى نحو 45 دولارا وربما أكثر، ليبلغ العجز 9.8 مليارات دينار بانخفاض 42 % عن المقدر حاليا، حيث تم تقدير جملة الإيرادات قدرت في الميزانية العامة للدولة بـ7.5 مليارات دينار بانخفاض 53% عما هو معتمد في ميزانية السنة المالية السابقة.

شركة آسيا القابضة ش م ك
Asia Holding Company KSCC

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية
لشركة آسيا القابضة
وتسليم توكيلات حضور الجمعية

يتشرف مجلس إدراة شركة آسيا القابضة بدعوة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة، والمقرر عقدها يوم الأربعاء الموافق 2020/09/16 في تمام الساعة 10 صباحا وذلك في حولي – شارع بيروت – برج الصفاة- الدور 17 وذلك لمناقشة البنود في جدول الأعمال المذكور أدناه:

البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه .
البند الثاني: سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه.
البند الثالث: سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الاسلامية والمصادقة عليها .
البند الرابع: مناقشة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 واعتمادها.
البند الخامس: سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية.
البند السادس: سماع تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات الصلة .
البند السابع: مناقشة عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 .
البند الثامن: مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافاة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 .
البند التاسع: مناقشة إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 .
البند العاشر: تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للشركة للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
البند الحادي عشر: تعيين أو إعادة تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .
البند الثاني عشر: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للثلاث سنوات القادمة .

مجلس الإدارة

يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين بحضور الاجتماع أو من ينوب عنهم المسجلين بسجلات الشركة حتى يوم الثلاثاء الموافق 2020/09/15 مراجعة شركة آسيا القابضة بمقرها في برج الصفاة- حولي – شارع بيروت – الدور 14 إعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق 2020/09/08 لإستلام إستمارة التوكيل وجدول الأعمال من الساعة 8:00 صباحا وحتى 2:30 بعد الظهر يوميا بإستثناء يومي الجمعة والسبت.

ملاحظة: في حال عدم إكتمال النصاب القانوني لعقد الجمعية العمومية العادية فسوف يؤجل الاجتماع ليعقد يوم الأحد الموافق 2020/09/27 في نفس المكان وبنفس التوقيت (للإستفسار: 22675130).

التضخم الكويتي يرتفع 1.92 بالمئة خلال يوليو 2020

تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال شهر يونيو ٢٠٢٠

أقسام الإنفاق الرئيسية	الأوزان	يوليو ٢٠١٩	يونيو ٢٠٢٠	يوليو ٢٠٢٠	التغير الشهري%		التغير السنوي%	
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	1000.0	١١٤,٨	١١٦,١	116.0	0.43	▲	1.92	▲
الأغذية والمشروبات	167.06	109.5	111.6	113.6	1.79	▲	3.74	▲
السجائر والتبغ	3.33	130.7	135.0	135.0	0.00	-	3.29	▲
الملابس والمنسوجات والأقمشة	50.33	107.0	110.2	110.5	0.27	▲	3.27	▲
خدمات السكن	352.12	115.0	115.0	115.0	0.00	-	0.00	-
المفروشات المنزلية وخدمات الصيانة	114.33	119.4	123.4	124.2	0.65	▲	4.02	▲
الصحة	14.8	108.7	110.3	110.3	0.00	-	1.47	▲
النقل	75.42	125.3	125.6	125.7	0.08	▲	0.32	▲
الاتصالات	39.77	109.4	112.8	112.9	0.09	▲	3.20	▲
الترفيه والثقافة	38.45	109.5	109.9	110.4	0.45	▲	0.82	▲
التعليم	41.86	122.1	124.2	124.2	0.00	-	1.72	▲
المطاعم والفنادق	34.15	122.6	122.5	122.5	0.00	-	0.08 -	▼
السلع والخدمات المتنوعة	58.38	108.3	113.7	114.3	0.53	▲	5.54	▲
بمستثنى الأغذية والمشروبات	832.94	١١٤,١	117.0	117.2	0.17	▲	1.56	▲
بمستثنى خدمات السكن	667.88	١١٤,١	116.6	117.4	0.69	▲	2.89	▲

أظهرت الأرقام الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء بالكويت ارتفاع معدل التضخم بالكويت بنسبة 1.92 % خلال شهر يوليو الماضي، على أساس سنوي.

وأوضحت الإدارة المركزية في تقرير صادر، أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفع على أساس شهري في يوليو بنسبة 0.43 %، مقارنة بشهر يونيو السابق له، مسجلاً 114.4 نقطة. وسجلت أسعار 10 مجموعات من أصل 12 مجموعة ضمن المؤشر ارتفاعاً في يوليو الماضي، على أساس سنوي، فيما تراجعت مجموعة المطاعم والفنادق 0.08 %، واستقرت مجموعة خدمات السكن.

وكان أكبر المجموعات التي شهدت ارتفاعاً خلال الشهر الماضي على أساس سنوي، مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 5.54 %، تلتها المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة بواقع 4.02 %، بينما سجلت مجموعة النقل أقل ارتفاع بنحو 0.32 %.

وعلى أساس شهري كان أكبر الارتفاعات من نصيب الأغذية والمشروبات بواقع 1.79 %، تليها المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة بواقع 0.65 %، بينما كان أقل ارتفاع من نصيب مجموعة النقل بنحو 0.08 %.

واستقرت 5 مجموعات على أساس شهري في يوليو الماضي مقارنة بالشهر السابق له، وتلك المجموعات هي: السجائر والتبغ، خدمات المسكن، الصحة، التعليم، والمطاعم والفنادق.

ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد في متابعة تطور الوضع الاقتصادي بدولة الكويت.